العلاقات الاقتصادية بين مصر والسودان

أحمد السيد النجار

شهدت العلاقاتُ الاقتصادية المصرية - السودانية تطوراتٍ متسارعةً في الفترة الأخيرة، سواء على صعيد إعلان النوايا بشأن التعاون بين البلديْن، أو على صعيد الاتفاقيات المنظِّمة له. وقد تمّ ذلك بالتوازي مع التحسن الكبير في العلاقات السياسية بين الطرفين، وهي علاقات تسير دائمًا على خط حرج محاط بحساسيات خاصة ترسبتْ عبر الزمن، يقابلها ارتباط مصيري للبلدين العربيين الكبيرين بنهر النيل وبالتعاون الإجباري بينهما لضبط النهر واقتسام مياهه. وليس من المبالغة أن يُعدّ هذا النهر الحبلَ السُّرّيَ الذي يَرْبط بين البلديْن. هذا، وترتبط مصر مع السودان باتفاقية مائية تعود إلى عام ١٩٢٩، تمّ تجديدها وتطويرها عام ١٩٥٩، وتعطي لمصر حصةً من مياه النيل قدرها ٥٥،٥ مليار متر مكعّب.

[...]

الوضع الراهن للاقتصاد في مصر والسودان

قبل تناول التطورات في العلاقات الاقتصادية بين البلدين، لا بدّ من الإشارة إلى أنهما يشكلان معًا القلبَ الجغرافي للمنطقة العربية بأكملها، والرابطَ بين الجناحين المشرقي والمغربي لهذه المنطقة. كما أنّ عدد سكّانهما، البالغَ قرابة ١٠٠ مليون نسمة في الوقت الراهن، يزيد عن ثلث سكان مجموع البلدان العربية.

ووفقًا لبيانات البنك الدولي في تقريره عن التنمية في العالم عام ٢٠٠٣، فقد بلغ الناتجُ المحلي الإجمالي لمصر المحسوب بالدولار على أساس سعر الصرف السائد نحو ٩٩،٤ مليار دولار في العام ٢٠٠١، وبلغ الناتج المحلي الإجمالي المصري الحقيقي، المحسوب على أساس تعادل القوى الشرائية بين الجنيه المصري والدولار الأميركي، نحو ٢٤٧ مليار دولار في العام نفسه. وفي المقابل بلغ الناتجُ المحلي الإجمالي السوداني، طبقًا لبيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، نحو ١٢،٥ مليار دولار، وإنْ كان من الضروري الإشارة إلى أنّ الناتج السوداني الحقيقي المحسوب على أساس تعادل القوى الشرائية بين الجنيه السوداني والدولار الأميركي يزيد كثيرًا عن الرقم المذكور.

يمرّ الاقتصاد المصري في الوقت الراهن بحالة من التباطؤ، إذ بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي نحو ٣,٥٪ و٢٪ في عاميْ ٢٠٠١ و٢٠٠٢. وبالمقابل، فإنّ الاقتصاد السوداني يحقّق نموًا جيدًا ومتواصلاً منذ عام ١٩٩٦ وحتى الآن، وقد بلغ معدّل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي السوداني نحو ٥,٣٪ و٥٪ في عاميْ ٢٠٠١ و٢٠٠٢

وتعاني مصر عجزًا كبيرًا في الميزان التجاري بَلَغَ نحو ٨ مليارات دولار في العام المالي ٢٠٠١/٢٠٠٢، يضاف إليها قرابةُ ٤ مليارات دولار من العجز التجاري غير المحسوب رسميًا والناجم عن التهريب السلعي. أما السودان فإنّه يحقق فائضًا محدودًا في ميزانه التجاري بلغ ٥٥ مليون دولار في عام ٢٠٠١ وهذا الفائض المحدود، الذي يُعدّ حالةً جديدةً في الميزان التجاري السوداني الذي كان يعاني عجزًا دائمًا، هو نتيجةٌ مباشرةٌ لاكتشاف النفط وتصديره في نهاية العقد الأخير من القرن العشرين. أما في ما يختصّ بميزان تجارة الخدمات فقد بلغتْ قيمةُ الصادرات المصرية من الخدمات نحو ٨٨١٥ مليون دولار في عام ٢٠٠١، تصدَّرتْ بها الدول العربيةَ المصدِّرَة للخدمات، بينما بلغتْ قيمةُ الواردات المصرية من الخدمات في العام نفسه نحو ٦٣٥٦ مليون دولار، أيْ أنّ هناك فائضًا مصريًا في ميزان تجارة الخدمات بَلَغَ ٢٤٥٩ مليون دولار في العام المذكور، وهو واحد من أقل أرقام الفائض السنوي في تجارة الخدمات المصرية، بتأثير من تراجع السياحة المصرية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة. أما السودان فإنّ قيمة صادراته من الخدمات لم تتجاوز ١٤ مليون دولار فقط في عام ٢٠٠١، في حين بلغتْ قيمةُ وارداته منها نحو ٦٣٨ مليون دولار في العام نفسه؛ أيْ أنّ هناك عجزًا في ميزان تجارة الخدمات السودانية قيمتُه ٦٢٤ مليون دولار في العام المذكور

التجارة بين البلدين محدودة جداً بالنسبة إلى حجم التجارة الخارجية لكل منهما، رغم أن جوارهما الجغرافي يعطي التجارة بينهما ميزات تفضيلية

ملامح التطورات الأخيرة في العلاقات بين البلدين

وقّعتْ مصر والسودان ١٥ اتفاقًا ومذكرة تفاهم خلال اجتماعات الدورة الثالثة التي عقدتْها اللجنةُ العليا المصرية ـ السودانية المشتركة في شهر يوليو ٢٠٠٣، وقد شملتْ مجالاتِ التعاون الاقتصادي ـ وبخاصة التجارة والمشروعات الصناعية والزراعية المشتركة. وكان الاتفاق الأهم في مجال التجارة هو حلّ الأزمة الخاصة باستيراد اللحوم السودانية إلى مصر ومبادلة نصف قيمتها بسلع صناعية مصرية، وهذا نظامٌ للمقايضة يَعْكس ضعفَ الآليات التلقائية لتطوير التجارة بين البلدين كما تم الاتفاقُ على رفع القيود السودانية على استيراد ٤٠ سلعة صناعية مصرية، وهي القيود التي كان السودان قد فَرَضَها على مصر ردًا على تلك التي سبق لمصر أن فَرَضَتْها على استيراد اللحوم من السودان. كذلك تم الاتفاق على إعفاء مجموعة من السلع المصرية من الرسوم الجمركية عند تصديرها للسودان.

وفي إطار التطورات في التجارة بين الدولتين، قرّرت الشركة المصرية العامة للأقطان استيرادَ نحو مليون قنطار من القطن السوداني عام ٢٠٠٣ لتوفير الاحتياجات للمغازل المحلية. ذلك أنّ المساحات التي تمت زراعتُها بالقطن في الموسم الزراعي للعام الماضي تقلّ بنحو ٥٦ ألف فدان (٢٣,٥ ألف هكتار) عن المساحات المزروعة عام ٢٠٠٢، بما يعني أنه سيكون هناك انخفاض كبير في الإنتاج المصري يهدّد بعدم قدرة مصر على تلبية طلب الأسواق الخارجية للقطن المصري الطويل التيلة والممتاز؛ وهو ما تتّجه الشركةُ المصريةُ العامة للأقطان إلى تلافيه من خلال استيراد أقطان سودانية لسدّ حاجة المغازل المحلية في مصر، مع الاستمرار في تصدير الأقطان المصرية للمستوردين التقليديين لها حتى لا تَفْقد مصرُ هذه الأسواقَ.

تَجْدر الإشارة إلى أنّ بيانات صندوق النقد الدولي في تقريره عن اتجاهات التجارة العالمية **(Direction of Trade Statistics Yearbook** 2002) تشير إلى أنّ قيمة صادرات مصر للسودان لم تتجاوزْ ٣٣ مليون دولار فقط عام ٢٠٠١، في حين بلغتْ قيمةُ الواردات المصرية من السودان نحو ٦٤ مليون دولار في العام نفسه، أيْ أنّ هناك عجزًا تجاريًا مصريًا في التجارة مع السودان قيمتُه ٣١ مليون دولار. وهذه التجارة المصرية ـ السودانية تعدّ محدودةً جدًا بالنسبة إلى حجم التجارة الخارجية للدولتين فهي لا تزيد عن ٠,٦٪ من قيمة التجارة الخارجية المصرية، وتبلغ نحو ٢,٧٪ من قيمة التجارة الخارجية للسودان في العام نفسه. وهذه المحدودية للتجارة بين مصر والسودان تَعْكس ضعفَ تنوع قدراتهما الإنتاجية والتصديرية بالأساس، رغم أنّ الجوار الجغرافي بين الدولتين ـ وما يترتّب عليه من انخفاض نفقات النقل والتأمين على التجارة بينهما ـ يعطي ميزاتٍ تفضيليةً للتجارة بينهما

ومن ناحية أخرى فإنّ مدّ طريق دولي بين السويس وبور سودان بمحاذاة البحر الأحمر كان أحد المشروعات التي حظيتْ بالاهتمام من مصر بالذات التي ترى فيه مقدمةً لربط مصر بجنوب إفريقيا، وذلك عن طريق توصيل هذا الطريق بالطرق الساحلية في البلدان الإفريقية المتاخمة للبحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي. وهذا الطريق يمكن أن يساعد في زيادة تدفّق حركة التجارة بين مصر والسودان، بوصفها محورًا أساسيًا للعلاقات الاقتصادية بين الدولتين.

ورغم أنّ تسهيل إجراءات حركة الاستثمارات بين الدولتين كان أحدَ موضوعات الاهتمام المشترك، فإنّ الدولتين تهتمّان بجذب الاستثمارات **الخارجية**، دون أن تحرزا نجاحًا يُعتدّ به في هذا الصدد ذلك أنّ الاستثمارات الأجنبية، إذا لم تقيّدْها الاعتباراتُ السياسيةُ والأمنيةُ، تتجه إلى الاقتصادات التي تحقق دورةً من النمو السريع والمتواصل وتتمتع بحالة من الازدهار الاقتصادي من أجل المشاركة في قطف ثمار هذا الازدهار، في حين أنّ مصر والسودان لا يُحقّقان مثلَ هذا الازدهار الاقتصادي في الوقت الراهن. كما أنّ الاستثمارات الأجنبية تفضّل الاقتصادات التي يتم فيها تسهيلُ إجراءات تأسيس المشروعات، وتخلو من التعقيدات البيروقراطية، ويقلّ فيها

العلاقات الاقتصادية بين مصر والسودان

الفسادُ واستغلالُ النفوذ السياسي في تحقيق مصالح مالية وامتيازاتٍ خاصةٍ لبعض رجال الأعمال على حساب آخرين من أقرانهم. وفي هذا الصدد فإنّ مصر والسودان بحاجة إلى تطوير النظام القانوني والإداري فيما يتعلّق بالاستثمار، وأمامَهُما شوطٌ طويلٌ لمكافحة الفساد وسوء استغلال النفوذ السياسي في المجال الاقتصادي ـ وهو شوطٌ مرتبطٌ بشكل وثيق بتطوير **النظام السياسي** في الدولتين ليصبح نظامًا ديموقراطيًا حقيقيًا يَحْترم حقوقَ المواطنين وحرياتهم، ويعامل الجميعَ على قدم المساواة أمام القانون، ويتضمّن آلياتٍ حقيقيةً لمنع الفساد مثل تداول السلطة ووجودِ رقابة شعبية حقيقية على مالية الدولة.

ومن بين الاستثمارات المباشرة التي تدفَّقتْ بين مختلف بلدان العالم وبَلَغَتْ قيمتُها نحو ٧٣٥ مليار دولار عام ٢٠٠١ وفقًا لتقرير الاستثمار العالمي الصادر عن الأمم المتحدة، تلقَّتْ مصر استثماراتٍ أجنبيةً مباشرةً قيمتُها نحو ٥١٠ ملايين دولار، بينما تلقى السودان نحو ٥٧٤ مليون دولار ـ وهي المرة الأولى في التاريخ الحديث التي يتلقى فيها السودان استثمارات أجنبية تفوق تلك التي تلقتها مصر. وقد بلغتْ قيمةُ الاستثمارات الأجنبية المتراكمة حتى عام ٢٠٠١ نحو ٢١,٤ مليار دولار في مصر، بينما بلغت في السودان نحو ١٩٧٠ مليون دولار

والحقيقة أنّ التطورات الأخيرة في العلاقات الاقتصادية بين مصر والسودان مرتبطة بشكل وثيق بالتطورات المستمرة في العلاقات السياسية بين الدولتين بعد أن تجاوزتا تداعياتِ المحاولة الفاشلة لاغتيال الرئيس المصري في أديس أبابا قبل تسعة أعوام، وبعد أن اتخذتْ مصرُ موقفًا مساندًا للسودان في مواجهة محاولات الولايات المتحدة فرضَ عقوباتٍ اقتصاديةٍ دوليةٍ عليه. كما أنّ التطورات الأخيرة مرتبطة بتطورات أخرى تمت في وقت سابق مثل إعادة تشغيل الخط الملاحي بين أسوان وحلفا في عام ١٩٩٨، والذي يُعَدّ ترمومترًا للعلاقات بين مصر والسودان الجدير ذكره أنّ التطورات الأخيرة سبقتْها أيضًا عملياتٌ عديدةٌ لإنشاء المشروعات المشتركة التي عكست تطور العلاقة بين مجتمعي الأعمال في الدولتين. غير أنّه من الضروري الإشارة إلى أنّ الكثير من الاتفاقيات بين مصر والسودان تبقى مجرد إعلانات نوايا طيبة، لن تتحول إلى قوة فعالة إلاّ إذا حَدَثَ تطورٌ حقيقي للاقتصاد في البلدين باتجاه بناء اقتصاد صناعي يتسم بتنوع هيكله وتنوع قائمة صادراته بصورةٍ تساعد الدولتين على بناء أساس موضوعي لتطور التجارة والمشروعات المشتركة والتعاون الاقتصادي الكلي بينهما.

أحمد السيّد النجار

رئيس تحرير التقرير السنوي **الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية**، بمركز الدراسات السياسية بالأهرام